حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد يوليو – سبتمبر 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من قرار الوحدة إلى فك الارتباط (1950– 1988)

احمد سلامة سليمان المجالي*

وزارة التربية والتعليم الاردنية
ahmedsalama09762@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/08/20
تاريخ قبول البحث: 2024/09/05
تاريخ النشر: 2024/09/30

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من قرار الوحدة إلى فك الارتباط 1950 – 1988، وقد تناولت الدراسة أهمية ما قدمه الأردن عبر تاريخه لفلسطين عسكريا وسياسيا واقتصاديا، والحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية، وبيان أهم المحطات التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية وبيان أهمية الوحدة بين الضفتين وتمكين الفلسطينيين من الإشراف على شؤونهم السياسية والاقتصادية وبيان أهمية قرار فك الارتباط لدعم استقلال الشعب الفلسطيني وتحقيق حلول سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والذي يصف الأحداث والوقائع الماضية ويسجلها، والعمل على دراستها وتفسيرها، وصولاً إلى تحليلها بالاستناد إلى الأسس العلمية والمنهجية الدقيقة، وبذلك يصل إلى الحقائق والتعليمات التي تساهم في فهم الحاضر بناءً على ما حصل بالماضي من أحداث، وبالتالي التنبؤ بالمستقبل، ووصف أحداث تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من قرار الوحدة إلى فك الارتباط

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج، حيث أكدت الدراسة على ان الأردن بقي على تواصل مع السلطة الفلسطينية بعد فك الارتباط وتطوير العمل المشترك في مختلف المجالات بين الجانبين، وأوصت الدراسة بأنه من الضروري على الأردن الوقوف إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين وخاصة في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة لعام 2023

الكلمات الدالة: العلاقات الأردنية الفلسطينية، وحدة الضفتين، فك الارتباط

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المقدمة

تعد العلاقات الأردنية الفلسطينية من أهم العلاقات على مستوى الشرق الأوسط، وذلك نظراً للروابط التاريخية والثقافية والسياسية العميقة بين الشعبين، بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجمعهما، حيث تشترك الأردن وفلسطين في تاريخ مشترك طويل يمتد إلى عصور قديمة وتشكل المواقع التاريخية المشتركة موردًا للهوية الثقافية والوطنية للشعبين. أما على مستوى النسيج الاجتماعي فهناك روابط عائلية وقبلية بين العائلات الأردنية والفلسطينية ساهمت في تعزيز التضامن والتكامل بين الشعبين. ويشكل الفلسطينيون نسبة كبيرة من السكان في الأردن، ويعيشون فيه كمواطنين أردنيين بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين، مما يعزز التفاعل والتبادل الاجتماعي والثقافي بين الشعبين. وتلعب قضية فلسطين دوراً محورياً في السياسة الداخلية والخارجية للأردن، حيث تدعم الحكومة الأردنية إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وجاءت اتفاقية وحدة الضفة الغربية عام 1950 بين الأردن وفلسطين التي وقعت بين المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة الملك عبد الله الأول والضفة الغربية لنهر الأردن. ووقعت هذه الاتفاقية في 24 نيسان 1950، وشملت المناطق التي سيطر عليها الجيش الأردني بعد نهاية الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، والتي تشمل اليوم الضفة الغربية وشرق القدس.وهدفت الاتفاقية إلى فرض السيطرة الإدارية والعسكرية على الضفة الغربية وتعزيز سيادتها على هذه المناطق، والحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية التي لم تكن قد احتلتها إسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. وتقديم الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية للسكان المحليين.

لقد شكلت وحدة الضفتين عملية الارتباط بين الأردن والضفة الغربية بحيث أصبحت الضفة الغربية جزءًا من المملكة الأردنية وكانت تتمتع بالحكم الذاتي الإداري تحت إدارة الحكومة الأردنية. وفي العام 1988، أعلن الملك الأردني الملك حسين بن طلال في خطاب أمام البرلمان الأردني عن اتخاذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية.

وجاء قرار فك الارتباط لدعم استقلال الشعب الفلسطيني وتحقيق حلول سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتمكين الفلسطينيين من الإشراف على شؤونهم السياسية والاقتصادية دون تدخلات خارجية تعرقل جهود التسوية والسلام. ومنحهم الحكم الذاتي لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية التي أصبحت تدير الشؤون الفلسطينية في المناطق المحددة ضمن اتفاقيات أوسلو.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في موضوع تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من قرار الوحدة إلى فك الارتباط 1950 – 1988، وما شهدته هذه الفترة من اضطرابات سياسية شهدت حرب عام 1967 وحرب الكرامة عام 1968، وصراع عام 1970 وحرب عام 1973، هذه الأحداث أدت إلى فك الارتباط وهو قرار ملكي لإنهاء الاتحاد الكونفدرالي

القائم بن الأردن وفلسطين ، وبناء عليه انتهت اتفاقية وحدة الضفتين وما احتوته من بنود وقيود بين البلدين، وما شكلت هذه الفترة من تعاون سياسي واقتصادي وثقافي بين الجانبين.

أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في إطار نطاقها النظري والتطبيقي

الأهمية النظرية: قد تسهم هذه الدراسة في رفد المكتبات الأردنية والعربية ومراكز البحوث العلمية، والمجلات لما قد تشكل هذه الدراسة من معرفة لبيان تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من قرار الوحدة إلى فك الارتباط 1950 – 1988

الأهمية العملية: تبرز الأهمية التطبيقية في الدراسة من خلال بيان تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من قرار الوحدة إلى فك الارتباط 1950 – 1988،وأهمية ما قدمه الأردن عبر تاريخه لفلسطين عسكريا وسياسيا واقتصاديا، والحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية وتقديم الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية للسكان المحليين.

أهداف الدراسة: من خلال الدراسة تم التعرف على الأهداف التالية:

1. بيان أهم المحطات التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية
2. بيان أهمية الوحدة بين الضفتين
3. بيان أهمية قرار فك الارتباط

أسئلة الدراسة: من خلال الدراسة تمت الإجابة على التساؤلات التالية

1. ما أهم المحطات التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية ؟
2. ما أهمية الوحدة بين الضفتين ؟
3. ما أهمية قرار فك الارتباط ؟

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والذي يصف الأحداث والوقائع الماضية ويسجلها، والعمل على دراستها وتفسيرها، وصولاً إلى تحليلها بالاستناد إلى الأسس العلمية والمنهجية الدقيقة، وبذلك يصل إلى الحقائق والتعليمات التي تساهم في فهم الحاضر بناءً على ما حصل بالماضي من أحداث، وبالتالي التنبؤ بالمستقبل، ووصف أحداث تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية من قرار الوحدة إلى فك الارتباط 1950 – 1988

محددات الدراسة

المحدد الزماني: قرار الوحدة إلى فك الارتباط 1950 – 1988

المحدد المكاني: المملكة الأردنية الهاشمية والدولة الفلسطينية

المحدد الموضوعي: دراسة في العلاقات التاريخية

مصطلحات الدراسة

العلاقات الأردنية الفلسطينية: العلاقات الأردنية الفلسطينية تشير إلى مجموعة من التفاعلات والروابط السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية بين المملكة الأردنية الهاشمية والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتمتد العلاقات الأردنية الفلسطينية إلى فترة ما بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، حيث استقبل الأردن الكثير من اللاجئين الفلسطينيين وأدار الضفة الغربية وشرق القدس حتى عام 1967. في هذه الفترة، وضعت العلاقات الاقتصادية والسياسية أساسًا للتفاهم والتعاون بين الشعبين(نوفل 2007:6)

وحدة الضفتين: هي اتحاد كونفدرالي بين الأردن وفلسطين" يشير إلى الفترة التي تم فيها توحيد الضفة الغربية لنهر الأردن (والتي تشمل الضفة الغربية وشرق القدس مع المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1950) هذه الوحدة حدثت بعد نهاية الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، حيث استولت إسرائيل على جزء كبير من فلسطين التاريخية وفصلت بين الضفة الغربية وقطاع غزة(العثامنه .2018:3).

فك الارتباط: استخدم مصطلح "فك الارتباط" للإشارة إلى القرار الذي أعلنه الملك الأردني حسين بن طلال في عام 1988، والذي تم بموجبه فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية. هذا القرار جاء بعد سنوات من التطورات السياسية والدبلوماسية، وكان خطوة مهمة نحو إعطاء الفلسطينيين الفرصة لتولي إدارة شؤونهم السياسية بشكل مستقل، وفتح الباب أمام إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية ومسيرة عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط. (المومني، 2018:4).

المبحث الأول: المحطات التاريخية للعلاقات الأردنية الفلسطينية

شهدت فلسطين ظروف سياسية منذ انتهاء الحرب العالمية عام 1918، حيث شكلت الهجرات غير الشرعية لليهود إلى فلسطين المؤشرات الأولية لإنشاء الكيان الإسرائيلي في فلسطين ، وبرزت بشكل واضح إثناء الحرب العالمية الثانية 1930–1945 وجاءت فكرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين لإنقاذ اليهود من أوروبا التي يحتلها النازيون بعد محركة الهولوكوست، [1]. والأغلبية جاءت كمهاجرين غير شرعيين وقد وصلت هذه الهجرة عن طريق البر والبحر، من أوروبا والشرق الأوسط(أيوب،2024:3).

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى إنشاء إسرائيل (1945–1948)، كانت الهجرة غير الشرعية الوسيلة الرئيسية للهجرة، وقد حدد البريطانيين الحصة عند 18 ألف شخص مهاجر شرعي فقط سنويا، وبعد ذلك أنهوا عمليا خيار الهجرة القانونية. وخلال الأعوام 1944–1948، سعى اليهود في أوروبا الشرقية إلى مغادرة تلك القارة بأي وسيلة.

وبالتعاون مع حركات الشباب الصهيونية التي ساعدت ما يقرب من 200 ألف يهودي على مغادرة أوروبا واستقرت الأغلبية منهم في فلسطين. وفي المجمل تشير التقديرات إلى أنه بين عامي 1939 و1948 شارك حوالي 110.000 مهاجر يهودي عن طريق الإبحار إلى أراضي الانتداب البريطاني(وكالة الإنباء والمعلومات الفلسطينية،2024).

والجدول التالي يوضح عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال السنوات 1919–1936 حسب الجنسية والنسبة المئوية.

البلد	عدد المهاجرين	النسبة المئوية %
بولندا	124.010	42.80
روسيا	30.429	10.50
ألمانيا	28.629	9.89
رومانيا	14.754	5.10
ليتوانيا	9.305	3.22
اليمن	8.529	2.95
الولايات المتحدة	7.674	2.65
اليونان	6.516	2.25
العراق	6.122	2.11
لاتفيا	4.546	1.57
تركيا	4.016	1.39
تشيكوسلوفاكيا	3.748	1.29
النمسا	3.690	1.27
إيران	3.047	1.05
بلدان أخرى	34.583	11.96
المجموع	**289.616**	**100%**

المصدر: وكالة الإنباء والمعلومات الفلسطينية (2024).الهجرة اليهودية منذ بداية الاستعمار الاستيطاني اليهودي في أواخر الحكم العثماني، فلسطين

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=2213

وقد توافد عدد كبير من اليهود الأوروبيين إلى فلسطين، مما أدى إلى تأجيج المشاعر القومية بين جميع العرب، الذين كانوا يخشون إنشاء دولة يهودية سيكونون هم الخاسرين فيها. واندلعت المقاومة الفلسطينية في ثورة واسعة النطاق استمرت من 1936 إلى 1939. كانت هذه الثورة التي تشبه في بعض النواحي انتفاضة عام1987، وكانت أول اندلاع كبير للأعمال العدائية الفلسطينية الصهيونية(مركز الجزيرة للدراسات و2023:3).

لقد وصلت أزمة فلسطين إلى نقطة الغليان في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية عام 1945. ومع التعاطف الدولي القوي مع اليهود في أعقاب المحرقة، ضغط القادة الصهاينة على البريطانيين للسماح باستقبال آلاف اليهود النازحين. وفي الوقت نفسه، بدأت الجماعات اليهودية السرية مثل منظمة الإرغون[2] وعصابة شتيرن[3] المتمردة حملات

إرهابية ضد البريطانيين. وبعد أن نفضت بريطانيا يديها من هذا الوضع المعقد، أعلنت في شباط 1947 أن انتدابها على فلسطين سينتهي في 14 أيار عام 1948. وقامت الأمم المتحدة آنذاك بالتصويت لصالح تقسيم فلسطين في عام 1947، حيث دعت الخطة إلى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، مع وضع القدس (القدس) تحت وصاية الأمم المتحدة. وتم تخصيص أكثر من نصف الأراضي بما في ذلك الشريط الساحلي الثمين، لليهود، الذين كانوا يمتلكون حوالي 6٪ فقط من الأرض. أصيب العرب بالصدمة، وكان الصراع لا مفر منه(الشريف، 2018:4).

في 14 مايو 1948 بعد أنهى البريطانيون انتدابهم على فلسطين أعلن اليهود على الفور استقلال دولة إسرائيل. وكان الاتحاد السوفييتي أول دولة تعترف بإسرائيل، وتبعته الولايات المتحدة على الفور ومن هنا ولدت مأساة فلسطين. حيث دارت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948 واقترح الملك عبد الله إرسال الجيش العربي للدفاع عن عرب فلسطين. وفي 14 نيسان 1948م تم اجتماع لرؤساء أركان الجيوش العربية في مدينة عمان وقرروا مشاركة ست فرق عسكرية كاملة التنظيم والسلاح، وستة أسراب من الطائرات المقاتلة والقاذفة، شريطة أن تكون القوات العربية التي ستخوض الحرب تحت قيادة موحدة بقيادة الملك عبدالله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمي(الكيلاني، 1991:11)

وبعد إعلان دولة إسرائيل، أرسل لبنان وسوريا ومصر والعراق قوات للانضمام إلى القوات الأردنية للدفاع عن إخوانهم الفلسطينيين. ومع ذلك، كانت الهجمات غير منسقة وكان كل الجيش يتلقى الأوامر من قادته. وهكذا تمكنت القوات اليهودية من استغلال الخلافات السياسية والعسكرية بين الجيوش العربية. وعلى النقيض من المفهوم الخاطئ الشائع، كانت إسرائيل تتمتع أيضًا بميزة واضحة في القوة البشرية على خصومها. وبحلول نهاية ايار عام 1948، أرسلت إسرائيل جيشًا متنقلًا قوامه 25 ألف جندي على الخطوط الأمامية، وهم من الجنود الإسرائيليين الذين شاركوا بأعمالاً قتالية خلال الحرب العالمية الثانية. واستغلت الميليشيات اليهودية تفوقها العسكري في إحكام سيطرتها على المناطق المخصصة لها، وكذلك في ترسيخ نفسها في بعض المناطق الاستراتيجية المخصصة لعرب فلسطين(قناة الحرة،2024:5).

لقد أدى إنشاء دولة إسرائيل إلى فرار أكثر من 500 ألف عربي فلسطيني من منازلهم، واستقر العديد منهم في ما أصبح يعرف باسم "الضفة الغربية، وقد شهدت فلسطين مجازر نفذتها منظمة الأرغون وعصابة شتيرن راح ضحيتها حوالي 245 فلسطينيًا وخاصة التي وقعت في 9 نيسان 1948 مثل مجزرة دير ياسين. ومجزرة كفر قاسم وذلك من أجل خلق حالة من الرعب الذي شجع الفلسطينيين العزل على الفرار(عبد الرؤوف،2018:1).

لقد أدى قرار التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة إلى هذه المرحلة من الأعمال العدائية إلى قيام أعمال الشغب والانتفاضات المحلية. وبدأت المرحلة الثانية عندما غزت الميليشيات اليهودية البلدة القديمة في نيسان 1948، واستمر

دخول الجيش العربي الأردني إلى القدس في 18 أيار نفس العام . ودخلت مرحلة وقف إطلاق النار بين العرب واليهود حيز التنفيذ في 2 أيار 1948، وكان من المفترض أن يظل ساري المفعول. حتى جلاء البريطانيين. وفي 7 أيار من نفس العام، تم وضع نفس الهدنة لتشمل إزالة القوات اليهودية، التي كانت في ذلك الوقت تحتل القطاع العربي من المدينة. ولم تلتزم الميليشيات اليهودية بالهدنة، وبالتالي سيطرت على جزء كبير من القدس عندما انتهى الانتداب البريطاني في الخامس عشر من أيار لنفس العام. وكان هذا انتهاكاً صارخاً لخطة التقسيم، التي حددت القدس كمركز لمنطقة خاصة تابعة للأمم المتحدة(الكيلاني، 1991:55)

وسيطرت القوات المسلحة الأردنية اكبر معارك البطولة في معركة اللطرون، حيث قطعت الطريق الرئيسي الذي يربط القدس مع يافا وتل أبيب. ومع ذلك، تمكن الإسرائيليون من بناء طريق ثانوي (طريق بورما) المؤدي إلى المدينة والدفاع عنه، حيث سيطر اليهود على القدس الغربية ودافع الجيش العربي عن البلدة القديمة والأحياء العربية المجاورة في القدس الشرقية. وانتهت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، وفي منتصف عام 1949 تم التوقيع على سلسلة من اتفاقيات الهدنة بين الأطراف العربية وإسرائيل في رودس. ولم يشارك الأردن في مؤتمر رودس، بل أبرم هدنة مع إسرائيل مباشرة على الأرض(الموقع الرسمي للقوات المسلحة الأردنيه،2013:1).

نتيجة للحرب وجد العديد من العرب الفلسطينيين في المناطق الخاضعة للسيطرة الأردنية أن الاتحاد مع الأردن كان ذا أهمية حيوية للحفاظ على السيطرة العربية على أراضي "الضفة الغربية" التي لم تسقط في أيدي الإسرائيليين. ونتيجة لذلك، عقدت مجموعة من القادة الفلسطينيين وأعيان الضفة الغربية، في كانون الأول عام 1948، مؤتمراً تاريخياً في أريحا، حيث دعوا الملك عبد الله إلى اتخاذ خطوات فورية لتوحيد ضفتي نهر الأردن في دولة واحدة تحت قيادته(المحافظة، 2020:54).

وفي 11 نيسان عام 1950، أُجريت انتخابات لمجلس النواب الأردني الجديد الذي مثّل فيه العرب الفلسطينيون في الضفة الغربية بالتساوي. وبعد ثلاثة عشر يومًا، وافق البرلمان بالإجماع على اقتراح لتوحيد ضفتي نهر الأردن، وتوسيع المملكة الأردنية الهاشمية دستوريًا من أجل حماية ما تبقى من أراضي فلسطين العربية من المزيد من التوسع الصهيوني(الموسى، 2017:34)

وأصبحت المملكة الأردنية الهاشمية تضم ما يقرب من مليون ونصف المليون نسمة، وأكثر من نصف مليون منهم لاجئون تم إجلاؤهم من فلسطين التي يحتلها اليهود. وأصبحوا جميعاً تلقائياً مواطنين أردنيين، وهو الحق الذي تم تقديمه لأول مرة في كانون الأول 1949 لجميع الفلسطينيين الذين يرغبون في المطالبة به. وعلى الرغم من أن جامعة الدول

العربية عارضت هذه الخطة، ولم تحذو أي حكومة عربية أخرى حذو الأردن، فقد عرضت المملكة الهاشمية إمكانية الحياة الطبيعية للعديد من الأشخاص الذين كانوا سيبقون لولا ذلك لاجئين عديمي الجنسية(المحافظة، 2002:4)

بعد الدفاع الناجح عن القدس الشرقية العربية من قبل الفيلق العربي، سافر الملك عبد الله بانتظام إلى المسجد الأقصى هناك للمشاركة في صلاة الجمعة. ولم يكن يوم الجمعة 20 تموز عام 1951 استثناءً، حيث انطلق العاهل الأردني للصلاة برفقة حفيده الأمير الحسين. وعندما اقترب من المسجد، تقدم مهاجم وحيد وقتل الملك المبجل. كما أطلق القاتل رصاصة على الأمير الشاب الحسين، لكن الرصاصة ارتدت من ميدالية كانت على صدره(المجالي، 2020:3).

وبعد استشهاد الملك عبد الله، انتقل العرش الأردني إلى ولي العهد الأمير طلال، الابن الأكبر للملك الراحل. تولى الملك طلال الحكم في 6 ايلول عام 1951. ولكن لأسباب صحية، تنازل الملك طلال عن العرش لصالح ابنه الأكبر الأمير الحسين، الذي أصبح ولي العهد. في 9 ايلول 1951. خلال فترة حكمه، بدأ الملك طلال تطوير دستور جديد متحرر. وهذه الوثيقة جعلت الحكومة مجتمعة، والوزراء أفراداً، مسؤولين أمام البرلمان. تم التصديق عليها رسميًا في 1 كانون ثاني 1952. وكالة عمون الإخبارية، 2012:2)

ووفقاً للدستور الأردني، لا يمكن للأمير حسين تولي المهام الملكية إلا بعد بلوغه سن الثامنة عشرة حسب التقويم الإسلامي. ولذلك تولى مجلس الوصاية مهامه حتى بلغ سن الرشد وتولى سلطاته الدستورية في 2 ايار عام 1953. وكانت السلاسة التي تم بها نقل مقاليد السلطة عبر الملك عبد الله والملك طلال والملك الحسين طيب الله ثراهم (نصير، 2021:3).

لقد شهدت فترة الخمسينيات حالة من الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء العالم العربي. ويُعزى جزء كبير من هذه الاضطرابات إلى السخط الشعبي الناجم عن إنشاء دولة إسرائيل وفقدان فلسطين في 1948–1949. كما استمرت القوى الاستعمارية في ممارسة نفوذها على الأمة العربية، الأمر الذي أثار استياء الشعوب العربية. أدى السخط الشعبي إلى نمو حاد في دعم العديد من الأيديولوجيات العربية المتطرفة. هذه الظروف السياسية المضطربة ظهرت الاحزاب العربية حيث نشأ حزب البعث السوري عام (1947) في دمشق بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار تحت شعار "الوحدة والحرية والاشتراكية". بالإضافة إلى الحركة القومية بقيادة الرئيس عبد الناصر في عام 1954، حيث جاءت هذه الأحزاب بشعار تحرير فلسطين بعد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين عام 1948 (عزت،2023:3).

إن مقترحات "الوحدة" التي طرحها عبد الناصر والبعثيون تتألف من دولة واحدة تسعى إلى فرض هيمنتها على دولة أخرى. واستمرت الجمهورية العربية المتحدة، التي لم تدم طويلاً، والتي تتكون من مصر وسوريا، في الفترة من 1958

إلى 1961، وأظهرت أوجه القصور في خطط الوحدة الجذرية. وعلى الرغم من شعبيتها في "الشارع"، إلا أن هذا النهج المحفوف بالمخاطر أدى إلى تعظيم التنافس بين الدول العربية في وقت حيث أصبحت وحدة الهدف مطلوبة أكثر من أي وقت مضى. ومع مرور الوقت، أصبحت حنكة الملك حسين السياسية العربية الحكيمة واضحة، وفقد المتطرفون مصداقيتهم في عيون الشعب العربي(شعبان، 2019:37) .

في ايار عام 1953، دعا الملك حسين رئيس الوزراء المعين حديثا فوزي الملقي إلى إدخال سلسلة من الإصلاحات الليبرالية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الصحافة. ومع ذلك، فإن الشعور بالمسؤولية المدنية لم يكن قد تسلل بعد إلى الشعب الأردني ككل. واستغلت الجماعات المتطرفة الإصلاحات وهاجمت النظام بلا هوادة، مما أدى إلى تقويض استقرار الأردن وسلامته. وفي بعض الأحيان قاموا حتى بإثارة أعمال الشغب بشكل ساخر من أجل إثارة الأعمال الانتقامية. لقد أثارت برامج عبد الناصر الدعائية، على وجه الخصوص، أعمال شغب واسعة النطاق قوضت النظام الداخلي(القضاة،1999:65).

لقد حاول الملك حسين أن يحكم وفقاً لمبادئ ومثل الليبرالية الديمقراطية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الشرط الضروري للنظام العام. ولم تكن عملية التوازن هذه سهلة دائمًا. على سبيل المثال، في عام 1956، أجريت انتخابات برلمانية حرة تمامًا، وسيطرت عليها جماعات الشيوعيون والبعثيون، على الحكومة الجديدة.وأصبح سليمان النابلسي رئيس للوزراء عام 1956 ولكن بسبب توجهات السياسية التي لا تتوافق مع رؤكية الملك الحسين رحمه تم إقالة الحكومة بعد ستة أشهر من توليها(سعد،2010:3).

ونتيجة للاضطرابات السياسية قام الملك حسين بإقالة قادة الجيش العربي البريطاني آنذاك كلوب باشا في عام 1956، وأنهى المعاهدة الأنجلو–أردنية في آذار 1957.، وقد أجبرت سلسلة من أعمال الشغب ومحاولة الانقلاب التي تمت بإيعاز من الخارج والتي أحبطها الملك حسين شخصيا، على فرض الأحكام العرفية في ربيع عام 1957.(الجوادي، 2019:8).

وأعقب هذه الفترة سلسلة من الاضطرابات الداخلية التي بلغت ذروتها ربما في أخطر تهديد لعهد الملك حسين المبكر – أزمة تموز عام 1958. بعد خمسة أشهر من تشكيل الاتحاد العربي، وهو اتحاد فيدرالي بين الأردن والعراق أدى الانقلاب العسكري الدموي في العراق الذي قام به ضباط موالون للناصرية بقيادة العقيد عبد الكريم قاسم إلى تحطيم الاتحاد العربي وترك الأردن معزولاً. آنذاك تمكن الملك حسين بحنكته إخراج الأردن من حالة الحصار هذه. وبينما حافظ على قبضته القوية على الأمن الداخلي للأردن، وقد قبل على مضض المساعدة العسكرية البريطانية والجسر الجوي النفطي الأمريكي من أجل الحفاظ على الدولة ضد أعدائها الخارجيين(كولي، 2020:4).

في أوائل عام 1963، أعلنت إسرائيل عن نيتها تحويل جزء من مياه نهر الأردن لري صحراء النقب، ورداً على ذلك، قرر القادة العرب في قمة القاهرة عام 1964 الحد من تدفق المياه إلى بحيرة طبرية عن طريق تحويل بعض الروافد في لبنان وسوريا. وللاستعداد للدفاع في حالة الرد العسكري الإسرائيلي على هذه التحويلات، تم إنشاء قوة عربية مشتركة. تألفت القيادة العربية المتحدة من عناصر مصرية وسورية وأردنية ولبنانية، وكان يرأسها الفريق علي عامر من مصر. وكان من النتائج الأخرى لقمة القاهرة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. وبالاتفاق مع الزعماء العرب الآخرين، فقد أقر الملك حسين بالحاجة إلى منظمة من هذا النوع يمكنها تنسيق الجهود الفلسطينية. وكان همه الوحيد هو أن تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع الأردن وأن تكون أنشطتها العسكرية تحت السيطرة الصارمة للقيادة العربية المتحدة، خشية أن تجر العرب عن غير قصد إلى حرب مع إسرائيل لم يكونوا مستعدين لها(السلاق، 2009:4).

هذه الظروف السياسية أدت إلى صعود جماعات حرب العصابات الفلسطينية (الفدائيين)، وأبرزها حركة فتح التي يتزعمها ياسر عرفات. وفي محاولاتها المتواصلة للمزايدة على ناصر، شجعت الحكومة السورية البعثية غارات الفدائيين على إسرائيل – ليس من سوريا، ولكن من لبنان أو الأردن. وكانت ردود الفعل الإسرائيلية على هذه الغارات العسكرية قاسية كما كان متوقعاً، واضطر الأردن إلى كبح جماح الفدائيين. ولهذا تعرض الأردن لهجوم جديد من قبل آلات الدعاية في القاهرة ودمشق وبغداد(سيدي، 2006:4)

وبعد أن شعر الملك ان الحرب قد أوشكت وأصبحت محتملة قام الملك حسين بضم الأردن بقوة إلى مصر، واقترح معاهدة الدفاع المشترك المصرية الأردنية. قبل ناصر الفكرة على الفور، وتم التوقيع على المعاهدة في 30 أيار 1967 . ونصت المعاهدة على وضع القوات الأردنية تحت قيادة الجنرال المصري عبد المنعم رياض. كما وقع العراق على الاتفاقية، فيما استنكرها السوريون ورفضوا التوقيع.(مركز الجزيرة للدراسات،2019:3).

كانت نتيجة الحرب والتي تحملها الأردن بأن أصبح أكثر من 300 ألف عربي فلسطيني لاجئين وفروا إلى الأردن. بعد أن تم طردهم من منازلهم الأصلية في عام 1948. كما تعرض الاقتصاد الأردني للدمار، حيث ما نسبته 70% من الأراضي الزراعية في الأردن تقع في الضفة الغربية، والتي تنتج 60 إلى 65% من الفواكه والخضروات. وكانت نصف المؤسسات الصناعية في المملكة تقع في الضفة الغربية، في حين أدى فقدان القدس وغيرها من المواقع الدينية إلى تدمير صناعة السياحة. وإجمالاً، كانت المناطق التي تحتلها إسرائيل الآن تمثل حوالي 38% من الناتج القومي الإجمالي للأردن. وعلى الرغم من الدمار الاقتصادي الذي أحدثته الحرب، استمر الأردن في تحمل مسؤولياته الإدارية والمالية السابقة في الضفة الغربية. وواصلت دفع رواتب ومعاشات موظفي الخدمة المدنية، مع إدارة الأوقاف والشؤون التعليمية(طه، 2023:5)

قام الأردن بطرح المبادرات الدبلوماسية والعسكرية حيث استخدم الأردن إستراتيجية مزدوجة من المبادرات السياسية والعسكرية للعمل على إعادة الأراضي العربية التي فقدتها في حرب عام 1967. في 22 تشرين الثاني عام 1967، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار رقم 242، الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من المناطق التي احتلتها في الحرب الأخيرة، كما يدعو جميع دول الشرق الأوسط إلى احترام حقوق الآخرين "في العيش بسلام". ضمن حدود آمنة ومعترف بها". إن صياغة وإقرار هذا القرار التاريخي، الذي لا يزال المرجع الرئيسي لبناء السلام في الشرق الأوسط، كان في جزء كبير منه بمبادرة من الملك الحسين. وقبل الأردن بالقرار كأساس للتفاوض(القاضي، 2021:5).

في آذار عام 1969، أجرى الملك الحسين محادثات في واشنطن مع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون، اقترح فيها تجديد خطة السلام العربية المكونة من ست نقاط على غرار القرار 242. وفي العام التالي رعت الولايات المتحدة ما يسمى بـــخطة "روجرز[4] ورغم أن الأردن ومصر قبلا الخطة علناً، إلا أن رفضها من قبل إسرائيل وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية حكم على الخطة بالفشل(المحافظة، 1988:5).

وبينما كان الملك حسين يسعى جاهداً إلى إيجاد حل سلمي للصراع، أخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الأراضي العربية بمساعدة الجماعات الفدائية الفلسطينية الناشئة. وفي 21 آذار 1968 نفذت القوات الإسرائيلية هجوماً كبيراً على قرية الكرامة في وادي الأردن، حيث بدأت بتدمير منازل القرية بالديناميت. خلال معركة الكرامة التي تلت ذلك، أطلق الجيش الأردني قصفًا مدفعيًا ثقيلًا على الدبابات الإسرائيلية وتم صد الغارة مع خسائر فادحة للقوات الإسرائيلية الغازية. وحيا الملك الحسين الجيش الأردني وفدائيي فتح الذين شاركوا أيضا في المعركة، قائلا: "لقد وصلنا إلى النقطة التي أصبحنا فيها جميعا فدائيين(أبو غربية، 2004:67).

انهارت الشراكة مع الفلسطينيين التي أرادها الملك حسين في أيلول 1970. وكان الوجود المنتشر والفوضوي للجماعات الفدائية الفلسطينية المسلحة التي توقعت الحصانة من القوانين الأردنية يؤدي إلى حالة من الفوضى الفعلية في جميع أنحاء المملكة. ولم يتمكن القادة الفلسطينيون المعتدلون من كبح جماح العناصر المتطرفة، التي نصبت كميناً لموكب الملك مرتين وارتكبت سلسلة من عمليات الاختطاف المذهلة. اضطر الملك حسين إلى الرد بشكل حاسم من أجل الحفاظ على بلاده من الفوضى، وأمر الجيش بالتحرك(حسام،2019:3).

وقد أثار هذا الوضع ردود فعل متباينة في جميع أنحاء العالم العربي. وفي حين أعرب معظم القادة سراً عن تعاطفهم مع موقف الملك حسين، اتخذ العديد منهم موقفاً علنياً لصالح الفدائيين من أجل تجميل أوراق اعتمادهم باعتبارهم "قوميين عرب". وصل الصراع إلى نقطة الأزمة في أيلول عام 1970 عندما عبرت نحو 200 دبابة سورية، مموهة

بشكل غير مقنع على شكل دبابات جيش التحرير الفلسطيني إلى الأردن. ومع ذلك كان السوريون محرومين من الغطاء الجوي، وأجبرت الطائرات الأردنية السوريين على التراجع في غضون ثلاثة أيام. وفي حملة قصيرة ولكن مكثفة انتهت في تموز 1971، وضع الجيش الأردني حدًا للأعمال الفوضوية التي قام بها هؤلاء الفدائيون الفلسطينيون في عمان(مشاري، 2024: 5).

أدى اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975 إلى قتال واسع النطاق في العاصمة بيروت، مما أدى إلى تدمير الكثير من البنية التحتية المصرفية والتأمينية في المدينة. وبناءً على ذلك، انتقل جزء كبير من هذا القطاع ذو التوجه الإقليمي إلى عمان، مما أدى إلى ازدهار صناعات الخدمات. وبحلول أوائل الثمانينيات، تحولت عمّان إلى واحدة من أكثر العواصم العربية ديناميكية. ورغم أن اقتصاد المملكة كان يتمتع بالازدهار، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية أعاق تقدم المنطقة نحو العدالة والازدهار. ولذلك ضغط الأردن باستمرار من أجل دبلوماسية عربية منسقة في الجهود الرامية إلى تحرير الضفة الغربية المحتلة والقدس العربية من الاحتلال الإسرائيلي(مركز الجزيرة للدراسات،2015:6).

ومن بين هذه الجهود كانت خطة عام 1972 التي قدمها الملك الحسين والتي اقترح فيها إنشاء المملكة العربية المتحدة. ستعيد هذه الخطة تنظيم المملكة على أسس فيدرالية، بحيث يكون لكل من الضفة الشرقية والضفة الغربية برلمانها وإدارتها الخاصة. ويكون التعامل مع المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع من خلال هيكل حكومي مركزي مع تمثيل متساو من كلا البلدين. وفي حين أن الاقتراح لاقى بعض الدعم، إلا أن القوميات المتنافسة والشكوك المتبادلة بين الأردنيين في الضفة الشرقية وفلسطينيي الضفة الغربية ضمنت وجود معارضة كافية لاستخدام حق النقض ضد الفكرة بشكل فعال(العبادي، 2021:3)

وفي مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط بالمغرب عام 1974، وافق الملك حسين، إلى جانب جميع الزعماء العرب الآخرين، على إعلان قمة يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها "الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني". وبالتالي، انتقلت مسؤولية التفاوض على عودة الأراضي الفلسطينية المحتلة من الأردن إلى منظمة التحرير الفلسطينية(أبو ركبة،2017:4).

وقد تجسد التزام الأردن بإعمال الحقوق الفلسطينية بشكل أكبر في رد فعله على اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978. فقد حطمت المعاهدة بين مصر وإسرائيل فرص التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للصراع على المدى القريب، لأنها لم تتطلب من الإسرائيليين أن يتوصلوا إلى حل عادل وشامل للصراع. الانسحاب من الأراضي المحتلة (باستثناء سيناء) أو تأكيد السيادة العربية عليها. ورفض الملك حسين، إلى جانب معظم الزعماء العرب، المعاهدة باعتبارها مزعزعة لاستقرار المنطقة(وكالة مونت كارلو الدولية،2018:5).

وعلى الرغم من أن الأردن استمر في الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فقد أدرك الملك حسين أن استمرار رفض إسرائيل والولايات المتحدة للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية قد أعاق أي احتمالات للتحرك في عملية السلام. ولذلك، وبعد التشاور مع زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، عرض في 11 شباط 1985 تنسيق المفاوضات مع إسرائيل في إطار وفد أردني–فلسطيني مشترك. وأكدت الاتفاقية مبدأ الكونفدرالية بين الأردن ودولة فلسطينية مستقلة تقام في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومع ذلك، فإن رفض الحكومة الإسرائيلية للمفاوضات، بالإضافة إلى المعارضة من داخل منظمة التحرير الفلسطينية، أدى إلى إخراج هذه المبادرة عن مسارها(العيس، 2020:4).

في السنوات الأخيرة، حققت المملكة الأردنية الهاشمية تقدماً ملحوظاً نحو إرساء أسس هيكل سياسي تعددي ومنظم يمكن أن يكون بمثابة نموذج للمنطقة. منذ أن استأنف الأردن التزامه بالسياسة البرلمانية في عام 1989، تم اعتماد عدد من الإصلاحات الشاملة لضمان وضع المشروع على أساس متين. ومن أبرز هذه التحديات إعادة إدخال الأحزاب السياسية إلى البرلمان، وصياغة الميثاق الوطني، وتوسيع الحريات الصحفية، والالتزام الراسخ بالتعددية وحقوق الإنسان. وعلى حد تعبير الملك حسين، فإن التزام الأردن بتعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية هو "خيار لا رجعة فيه(فريحات،2011:4).

المبحث الثاني: قرار الوحدة إلى فك الارتباط 1950–1988

في عام 1988، أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية قرار فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما يُعرف بشكل شائع بـــ "قرار فك الارتباط" أو "قرار إلغاء الوحدة". وتمثل هذه الخطوة تغييرًا في السياسة الرسمية للأردن تجاه الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تخلت المملكة عن مطالبتها بالسيادة على تلك المناطق ونقلت المسؤولية السياسية والإدارية للسلطة الوطنية الفلسطينية. ويأتي هذا القرار بعد سنوات من التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة، بما في ذلك حرب أيلول عام 1970) وما تلاها من تغييرات في الدور الأردني تجاه القضية الفلسطينية. يعد قرار فك الارتباط عام 1988 خطوة إستراتيجية هامة في تاريخ الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والتطورات السياسية في المنطقة، وقد أثر بشكل كبير على العلاقات الإقليمية والدولية وعلى الوضع الفلسطيني في المنطقة.(فتحي، 2021:4)

المطلب الأول: وحدة الضفتين

جاء مشروع وحدة الضفتين نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، حيث تركت الحرب ظروف صعبة للشعب الفلسطيني بسبب النزوح والتشريد وتدمير البنية التحتية،وكانت المملكة الأردنية الهاشمية تسعى لتوحيد الأراضي الفلسطينية المتبقية تحت سيادتها بعد تقسيم فلسطين في حرب 1948. حيث هدفت الوحدة إلى توفير الخدمات الحكومية

وتحسين البنية التحتية في الضفة الغربية، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين. بالإضافة إلى دعم حقوق الفلسطينيين والحفاظ على الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية(كريستين، 2024:5).

استمرت وحدة الضفتين حتى عام 1967، عندما فقد الأردن السيطرة على الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال حرب الأيام الستة عام 1967، حيث احتلت إسرائيل هذه المناطق. منذ ذلك الحين، استمرت الضفة الغربية تحت الاحتلال الإسرائيلي، مع محاولات متكررة للفلسطينيين والمجتمع الدولي لتحقيق السلام والحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي(العثامنه، 2021:4).

لقد جاء مؤتمر أريحا عام 1948 طريق ممهد لقيام وحدة الضفتين عام 1950، وقد مهّد ذلك المناخ السياسي إلى عقد مؤتمر أريحا في الأول من كانون الأول عام 1948م بحضور أعيان فلسطين وزعمائها ووجهائها وقرروا((العثامنه، 2018:2).

أ- القبول بالوحدة الفلسطينية الأردنية.

ب- مبايعة المؤتمر الملك عبد الله المعظم ملكاً على فلسطين كلها.

ويعد مؤتمر أريحا حدثًا مهمًا في تاريخ فلسطين المعاصر، حيث عُقِد في فترة ما بين 10 إلى 25 أيلول 1948 في مدينة أريحا بفلسطين. وكان الهدف الرئيسي من المؤتمر هو تنظيم الجهود الفلسطينية في مواجهة التقدم الإسرائيلي وتحقيق الوحدة والتنظيم السياسي والعسكري بين الفصائل الفلسطينية المتنوعة. وقد تمثل المؤتمر بمشاركة عدد من الفصائل الفلسطينية والمشايخ والشخصيات السياسية والعسكرية البارزة في ذلك الوقت، وبقيادة الملك عبد الله الأول،وكان من أبرز القرارات التي اتخذت في مؤتمر أريحا تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، وتأسيس القوات العربية الفلسطينية كقوة عسكرية للفلسطينيين تعمل بالتعاون مع الجيش العربي وتحت إشراف المملكة الأردنية الهاشمية. والتأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون الوثيق بين الفلسطينيين والدول العربية لمواجهة التحديات القائمة. إلا أن مؤتمر أريحا لم ينجح في إحداث تغييرات كبيرة على الأرض، ولكنه كان محاولة للتنظيم والتوحيد في وجه التحديات الكبيرة التي واجهت الشعب الفلسطيني بعد تقسيم فلسطين وإعلان قيام دولة إسرائيل(الهلوش، 2023:4).

وتعد وحدة الضفتين عام 1950 حدثًا هامًا في تاريخ الأردن وفلسطين، حيث تم توحيد الضفة الغربية لنهر الأردن مع المملكة الأردنية الهاشمية، تحت إدارة الملك عبد الله الأول. وجاءت الأهداف الرئيسية لوحدة الضفتين من اجل توحيد الأراضي الفلسطينية الخاضعة للحكم الأردني، وبالتالي تعزيز السيادة الأردنية على هذه المناطق. والحفاظ على الوحدة الجغرافية: بعد مخاوف حرب 1948 بتقسيم الأراضي الفلسطينية بشكل دائم، لذا كانت الوحدة تهدف إلى الحفاظ على

الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية. وان الوحدة قد تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية، من خلال تقديم الخدمات الحكومية والبنى التحتية، وهذا ساهم في تحسين معيشة السكان المحليين.والدفاع عن حقوق الفلسطينيين من خلال توفير الحماية والدعم للسكان الفلسطينيين تحت السيادة الأردنية. وقد استمرت وحدة الضفتين حتى عام 1967، حينما انتهت بفعل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية خلال حرب الأيام الستة(العثامنه، 2018:3).

على الرغم من العبء الذي فرضه في البداية تدفق اللاجئين الفلسطينيين على الاقتصاد والإدارة المحليين، إلا أن اندماجهم في سكان المملكة الذين يتراوح عددهم بين 375.000 و400.000 نسمة قد ساعده سياسة الاستيعاب النشط التي نفذتها حكومة شرق الأردن، والتي كانت الخطوة الأولى نحو ذلك. دمج "عرب فلسطين" من شرق الأردن والضفة الغربية في مملكة واحدة. وفي كانون الأول عام 1948 جمع مؤتمر أريحا سلطات شرق الأردن والأعيان الفلسطينيين وأعلن توحيد شرق الأردن وفلسطين. وتلا ذلك سلسلة من الإجراءات القانونية لإضفاء الطابع المؤسسي على الاتحاد(كريستين، 2024:3).

وفي شباط 1949، اتخذت المملكة قراراً غير مسبوق بتجنيس جميع "عرب فلسطين" من خلال تعديل قانون الجوازات، حيث نص على أنه "يجوز لكل عربي فلسطيني يحمل الجنسية الفلسطينية الحصول على جواز سفر". في نيسان 1949، حصل الملك عبد الله الأول على لقب ملك "المملكة الأردنية الهاشمية". كما سمح للاجئين من الضفتين بالتصويت في الانتخابات النيابية التي جرت في نيسان 1950، وحدد حقوق وواجبات جميع المواطنين الأردنيين. بحلول عام 1949، تم تعيين أعضاء المثقفين في الضفة الغربية بانتظام في مناصب وزارية ومناصب مهمة أخرى في الحكومة الأردنية. كان المقصود من تجنيس اللاجئين الفلسطينيين أن يكون إجراءً مؤقتًا، حتى تستعيد الجيوش العربية الأرض المفقودة وتضمن عودة اللاجئين إلى ديارهم، إذا رغبوا في ذلك(الهلوش، 2023:5).

بعد الانتخابات النيابية التي جرت في 11 نيسان عام 1950، تم إنشاء برلمان يضم 40 مقعداً: تم تخصيص 20 مقعداً للنواب المنتخبين من الضفة الشرقية لنهر الأردن (شرق الأردن سابقاً) و20 مقعداً للنواب المنتخبين من الضفة الغربية. وذلك بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في 1 آذار 1950. ويتألف مجلس الأعيان من 20 عضواً يختارهم الملك: اثني عشر أردنياً من الضفة الشرقية وثمانية من الضفة الغربية. وفي 24 نيسان 1950، أعلن البرلمان رسميًا توحيد الضفتين، وفي سبتمبر من نفس العام تم إعلان الدينار العملة الرسمية الوحيدة في البلاد(المجالي،2010:5).

في شباط عام 1954، انتهى القانون الأردني من تنظيم وضع الفلسطينيين المقيمين في الأردن: وتنص الفقرة 2 من المادة 3 من قانون الجنسية على أن كل شخص يحمل الجنسية الفلسطينية قبل 15 أيار1948، باستثناء اليهود، يقيم في المملكة بين سن 20 يعتبر من كانون الأول عام 1949 و16 شباط 1954 أردني الجنسية. وتم تنفيذ عدد من التدابير المؤسسية الإضافية لضمان اندماج اللاجئين الفلسطينيين. أصدر البرلمان الأردني دستوراً جديداً في كانون الأول 1952، يعزز المساواة بين جميع الأردنيين أمام القانون بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الدين. هذا الدستور، الذي لا يزال ساري المفعول حتى اليوم، حرر النظام السياسي الأردني من خلال جعل الحكومة ووزرائها مسؤولين أمام البرلمان(المحافظة، 1978:4).

بعد توحيد الضفتين، زاد حجم المملكة الأردنية وعاصمتها عمان مع إضافة الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية: وهي منطقة أصغر 16 مرة (5640 كيلومتر مربع) من شرق الأردن (89342 كيلومتر مربع) ولكن مع ما يقرب من ضعف مساحة شرق الأردن (89342 كيلومتر مربع) عدد السكان: في عام 1949، كان عدد سكان الضفة الغربية حوالي 740,000 نسمة، بما في ذلك حوالي 460,000 من سكان الضفة الغربية الأصليين و280,000 لاجئ، مقارنة بحوالي 470,000 نسمة في الضفة الشرقية، بما في ذلك 70,000 لاجئ. في 1949–1950، كانت المملكة موطناً لأكثر من 1.2 مليون نسمة؛ ثلاثة أضعاف عدد سكان شرق الأردن قبل صراع عام 1948، ثلثاهم من أصل فلسطيني (العثامنه، 2018:3).

على المستوى الإداري، كان لا بد من دمج نظامين قانونيين مختلفين تمامًا: أحدهما إرث النظام العثماني (شرق الأردن)، والآخر موروث من النظام البريطاني (الضفة الغربية). كان التحدي السياسي يتعلق بضمان الولاء للتاج الهاشمي للسكان من أصل فلسطيني، سواء كانوا من سكان الضفة الغربية أو اللاجئين الفلسطينيين. وكان هذا مصدر قلق خاص فيما يتعلق باللاجئين الذين أصبحوا مواطنين أردنيين ولكن السلطات الأردنية واصلت دعم مطالباتهم بـــ "حق العودة" إلى ديارهم الأصلية، فيما أصبح إسرائيل(الشمايلة، 2021:3).

المطلب الثاني: قرار فك الارتباط وقطع العلاقات الإدارية مع الضفة الغربية وتداعياته

بعد هزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل خلال حرب الأيام الستة في حزيران 1967، فقدت المملكة الأردنية سيادتها الكاملة على الضفة الغربية. أصبحت المنطقة الخاضعة لولاية الأردن مقتصرة الآن على الضفة الشرقية لنهر الأردن، وبالتالي عادت إلى حدود ما قبل عام 1948. ومع ذلك، لم تنقطع علاقات الأردن القانونية والسياسية والإدارية مع الضفة الغربية. وركزت الأردن جهودها على معالجة قضايا الأمن الداخلي وأمن الحدود، وكان سكان الضفة الغربية

لا يزالون يُعتبرون مواطنين كاملي العضوية في الدولة الأردنية ويحتفظون بحق التصويت في الانتخابات العامة والبلدية لعامي 1972 و1978. ولا يزال نواب الضفة الغربية يشغلون نصف مقاعد البرلمان الأردني(شريف، 2020:4).

لم يكن آخر عمل تأسيسي للأردن الحديث هو احتلال عام 1967، بقدر ما كان قرار قطع العلاقات القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية. وهذا القرار، الذي أصدره الملك الحسين في خطابه بتاريخ 31 تموز 1988، جاء على أساس الاعتراف بشرعية مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية. وهكذا تم تقليص المملكة الهاشمية رسميًا إلى حدود عام 1948 تقريبًا. وتم تقليص عدد سكانها إلى سكان الضفة الشرقية، بما في ذلك السكان من أصل فلسطيني. وتم تجريد سكان الضفة الغربية البالغ عددهم 760 ألف نسمة (20٪ من سكان الأردن) من جنسيتهم الأردنية وتم إصدار "تصاريح" مؤقتة لهم، تسمى "البطاقات الخضراء"، والتي كانت صالحة لمدة عامين (الشمايلة،2021:3)

وتم حل البرلمان الأردني في اليوم السابق للخطاب الملكي، ولم يعد يضم ممثلين عن الضفة الغربية. توقفت المشاركة الأردنية في شؤون الضفة الغربية بشكل كامل، بدءاً من إدارتها للشؤون المدنية وحتى تمويل برامج التنمية. وفي حزيران 1991، اتفق مؤتمر حضره 2000 مندوب من جميع أنحاء البلاد على "ميثاق وطني" يؤكد على أهمية تعايش الهويتين العربية الفلسطينية والأردنية مع الاحتفاظ بهويتهما الفردية. كما أعلن الميثاق أن الأردن وفلسطين وجهان لعملة واحدة في نضال مشترك ضد البرنامج التوسعي الصهيوني ومؤامرة الوطن البديل. إلا أن الميثاق عزز الموقف الذي اتخذه الخطاب الملكي بتاريخ 31 تموز 1988، أكد مجدداً أن قطع العلاقات مع الضفة الغربية لا ينتقص من حقوق المواطنة للأردنيين من أصل فلسطيني الذين كانوا يعيشون في ذلك التاريخ في الضفة الشرقية. من نهر الأردن(فتحي، 2021:3).

وقبل عام 1989، أجريت آخر انتخابات برلمانية في الأردن في نيسان 1967، أي قبل شهرين من احتلال إسرائيل للضفة الغربية. منذ اتحادهما في عام 1950، تم تخصيص تمثيل متساوٍ للضفة الشرقية والغربية داخل البرلمان: حيث كان لكل منهما ثلاثون ممثلاً في مجلس النواب. فرض الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية عام 1967، وقرار القمة العربية في الرباط عام 1974، الذي عين منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها "الممثل الشرعي الوحيد" للشعب الفلسطيني، عقبات دستورية وعملية أمام إجراء انتخابات عامة(العنيزات، 2010:5)

في 28 تموز 1988، أعلن الملك حسين وقف برنامج تنمية بقيمة 1.3 مليار دولار للضفة الغربية، موضحًا أن هذا الإجراء يهدف إلى السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بمزيد من المسؤولية في المنطقة. وبعد يومين، قام بحل البرلمان

رسميًا، منهيًا بذلك تمثيل الضفة الغربية في المجلس التشريعي. وأخيرا، أعلن الملك الحسين في 31 تموز 1988 قطع كافة العلاقات الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية المحتلة. وبناء على ذلك، تم إعادة رسم الدوائر الانتخابية لتمثل دوائر الضفة الشرقية فقط. يمثل قرار فك الارتباط هذا نقطة التحول التي أطلقت العملية الديمقراطية الحالية، وبدأت مرحلة جديدة في علاقة الأردن مع فلسطينيي الضفة الغربية(الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية،1988:58).

وقد سمح قرار قطع العلاقات القانونية والإدارية مع الضفة الغربية بتغيير قانون الانتخابات الأردني، وإعادة رسم الخريطة لتشمل مناطق الضفة الشرقية فقط. وخلال الفترة نفسها، أدت الصعوبات الاقتصادية المتزايدة إلى موجة من أعمال الشغب في أجزاء معينة من المملكة. ولذلك تضافرت الظروف لتنتج وضعاً مؤيداً لاستئناف العملية الديمقراطية التي بدأها الملك حسين في وقت مبكر من حكمه. في تشرين الثاني 1989، أجريت الانتخابات النيابية العامة في الأردن للمرة الأولى منذ عام 1966، إيذانا ببدء حقبة جديدة من مأسسة التجربة الديمقراطية الأردنية(الشمايله، 2021:2).

فمنذ قرار الوحدة إلى فك الارتباط بين الأردن وفلسطين من عام 1950 إلى عام 1988، شهدت العلاقة تحولات كبيرة متأثرة بالديناميكيات الإقليمية والأحداث الدولية. فقد جاءت مبادرة الملك عبد الله الأول للوحدة في عام 1950، قرر الملك عبد الله الأول ملك الأردن ضم الضفة الغربية، التي كانت تحت الانتداب البريطاني، إلى المملكة الأردنية. وكان الهدف من هذه الخطوة توحيد الأردن وفلسطين تحت كيان سياسي واحد. وقد واجهة قرار الوحدة معارضة داخلية ودولية. وقد أثارت توترات جيوسياسية وساهمت في اغتيال عبد الله عام 1951(المومني، 2018:7).

وفي عام 1989، بدأ الإصلاح السياسي بانتخابات برلمانية حظيت بالترحيب الدولي باعتبارها من بين أكثر الانتخابات حرية على الإطلاق في الشرق الأوسط. وبرز البرلمان الجديد كقوة سياسية تمارس السلطات التشريعية الكاملة. بالإضافة إلى ذلك، وضعت صياغة الميثاق الوطني إطار العمل السياسي المنظم في البلاد. ويقدم الميثاق، الذي يضمن حماية حقوق الإنسان، نموذجاً أصلياً للتعددية الديمقراطية التي تقوم على الضامنين الحقيقيين الوحيدين للاستقرار: المشاركة العامة والمسؤولية الجماعية(الرشواني، 2004:7).

وقد شكل قرار فك الارتباط الذي أعلنه الملك الأردني حسين بن طلال في عام 1988 بين الأردن والضفة الغربية وشرق القدس كان له تداعيات عديدة على الأردن، شملت الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية والتي برزت التداعيات كما يلي:

اولا:التداعيات السياسية: فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية، الذي أعلنه الملك الأردني حسين بن طلال في عام 1988، أثر بشكل كبير على العلاقات السياسية في المنطقة،وقد ساهم فك الارتباط بدفع الأردن مراجعة سياساته الداخلية وإعادة التفكير في دوره في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. وقد تسبب ذلك في تحولات داخلية في هيكل

الحكم والسياسة الداخلية. وقد ساهم فك الارتباط بتسليط الضوء على قضية الفلسطينيين وحقوقهم الوطنية، وزاد من دعم المجتمع الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد سمح قرار قطع العلاقات القانونية والإدارية مع الضفة الغربية بتغيير قانون الانتخابات الأردني، وإعادة رسم الخريطة لتشمل مناطق الضفة الشرقية فقط(فتحي، 2021:3).

ثانيا: التداعيات الاقتصادية: لقد أدى فك الارتباط أدى إلى تقليص حجم التجارة بين الأردن والضفة الغربية، حيث توقفت العديد من العلاقات التجارية والتبادلات الاقتصادية التي كانت مزدهرة سابقًا، حيث تراجعت الفرص الاقتصادية المتاحة وتقلصت الأنشطة الاقتصادية المشتركة. كانت الضفة الغربية تستفيد من الدعم المالي والمساعدات الاقتصادية من الأردن قبل فك الارتباط، ولكن بعد ذلك تأثرت هذه المساعدات وتراجعت بسبب الوضع السياسي والاقتصادي الجديد. حيث في 28 تموز عام 1988، أعلن الملك حسين وقف برنامج تنمية بقيمة 1.3 مليار دولار للضفة الغربية، موضحًا أن هذا الإجراء يهدف إلى السماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بمزيد من المسؤولية في المنطقة. وبعد يومين، قام بحل البرلمان رسميًا، منهيًا بذلك تمثيل الضفة الغربية في المجلس التشريعي. وأخيرا، أعلن الملك الحسين في 31 تموز من نفس العام تم قطع كافة العلاقات الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية المحتل(المومني،2018:4).

ثالثا:التداعيات الاجتماعية: أدى فك الارتباط إلى تأثيرات اجتماعية على المجتمعات الفلسطينية داخل الأردن، بما في ذلك التداعيات الديموغرافية والثقافية.، وقد اثر فك الارتباط بشكل كبير على الهوية الوطنية للفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في الضفة الغربية وشرق القدس وكانوا ينظرون إلى الأردن كجزء من هويتهم الوطنية. بعد الفك، زادت الحاجة إلى تعزيز الهوية الفلسطينية المستقلة عن الهوية الأردنية. كذلك أثار فك الارتباط تحديات فيما يتعلق بالانتماء الوطني والمشاعر القومية، حيث كانت هناك مخاوف من فقدان الهوية الفلسطينية في ظل الانتماء الأردني. كذلك اثره على حركة الهجرة والتنقل بين الأردن والضفة الغربية، وزيادة التعقيدات القانونية والإجراءات الإدارية المتعلقة بالتنقل بين البلدين(الشمايله، 2021:2).

يرى الباحث أن قرار فك الارتباط الذي أعلنته المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1988 أدى إلى تنازل الأردن عن مطالبته بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أعطى دفعاً للحركة الفلسطينية نحو استقلالها وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وأدى القرار إلى إحداث تغيرات في ديناميكيات التواصل والتعاون بين الأطراف المعنية، وتغييرات في سياسات التنمية والاستثمار، وكذلك في العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة والمجتمع الدولي بما في ذلك تأثيره على الاستقرار السياسي والتوازن الداخلي بين الشعب الأردني والجماهير الفلسطينية المقيمة في المملكة. ولا يزال له تأثيراته حتى اليوم في العديد من السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة

شكّلت خاتمة الدِّراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدِّراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناولت الدِّراسة الروابط التاريخية والثقافية والسياسية العميقة بين الشعبين، بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجمعهما، حيث تشترك الأردن وفلسطين في تاريخ مشترك طويل يمتد إلى عصور قديمة وتشكل المواقع التاريخية المشتركة موردًا للهوية الثقافية والوطنية للشعبين.

وبينت الدراسة مستوى النسيج الاجتماعي بين العائلات والقبائل الأردنية والفلسطينية التي ساهمت في تعزيز التضامن والتكامل بين الشعبين. ويشكل الفلسطينيون نسبة كبيرة من السكان في الأردن، ويعيشون فيه كمواطنين أردنيين بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين، مما يعزز التفاعل والتبادل الاجتماعي والثقافي بين الشعبين

وتناولت الدراسة اتفاقية وحدة الضفة الغربية عام 1950 بين الأردن وفلسطين التي وقعت بين المملكة الأردنية الهاشمية بقيادة الملك عبد الله الأول والضفة الغربية لنهر الأردن. ووقعت هذه الاتفاقية في 24 نيسان 1950، وشملت المناطق التي سيطر عليها الجيش الأردني بعد نهاية الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، والتي تشمل اليوم الضفة الغربية وشرق القدس.وهدفت الاتفاقية إلى فرض السيطرة الإدارية والعسكرية على الضفة الغربية وتعزيز سيادتها على هذه المناطق، والحفاظ على وحدة الأراضي الفلسطينية التي لم تكن قد احتلتها إسرائيل خلال الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948. وتقديم الخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية للسكان المحليين.

وبينت الدراسة أن وحدة الضفتين شكلت عملية الارتباط بين الأردن والضفة الغربية بحيث أصبحت الضفة الغربية جزءًا من المملكة الأردنية وكانت تتمتع بالحكم الذاتي الإداري تحت إدارة الحكومة الأردنية. وفي العام 1988، أعلن الملك الأردني الملك حسين بن طلال في خطاب أمام البرلمان الأردني عن اتخاذ قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية. وهذا القرار جاء بعد سنوات من التطورات السياسية والدبلوماسية في المنطقة، وخاصة بعد توقيع اتفاقية أوسلو للسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في عام 1993.

وخلصت الدراسة على أن قرار فك الارتباط جاء لدعم استقلال الشعب الفلسطيني وتحقيق حلول سياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وتمكين الفلسطينيين من الإشراف على شؤونهم السياسية والاقتصادية دون تدخلات خارجية تعرقل جهود التسوية والسلام. ومنحهم الحكم الذاتي لإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في المناطق المحددة ضمن حدود الرابع من حزيران لعام 1967

ثانيا: نتائج الدراسة

1. بينت الدراسة أهمية اتفاقية الوحدة بين الضفتين عام 1950 والتي بموجبها يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بالجنسية الأردنية والتي ساهمت في الحفاظ على كافة الحقوق العربية في فلسطين وعدم التنازل عن حقوقهم.
2. أكدت الدراسة إن قرار الانفصال عن الضفة الغربية عام 1988 لم يجعل الأردن أن يتخلى اتجاه الحقوق الكاملة للفلسطينيين من أصل لاجئ كمواطنين أردنيين يتمتعون بحقوق وواجبات المواطنة كاملة دون الانتقاص من حقوقهم كلاجئين، ودعم حقهم في العودة والتعويض أو كليهما وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
3. أكدت الدراسة أن الأردن دعا إلى ضرورة إيجاد حل عادل وشامل وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها عنصرا أساسيا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يشكل جوهر الصراع في المنطقة.
4. أكدت الدراسة على دور الأردن في المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني حيث استضاف أكثر من 39% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث الدولية (الأونروا).
5. أكدت الدراسة أن الأردن بقي على تواصل مع السلطة الفلسطينية بعد فك الارتباط وتطوير العمل المشترك في مختلف المجالات بين الجانبين .

ثالثا: التوصيات

1. من الضروري على الأردن الوقوف إلى جانب الأشقاء الفلسطينيين وخاصة في ظل الحرب الإسرائيلية على غزة لعام 2023
2. لا بد على مؤسسات الفكر دراسة تأثير دمج الضفة الغربية وقطاع غزة في المملكة الأردنية الهاشمية بعد حرب 1948، وتحليل كيفية تشكل السياسات الحكومية الأردنية تجاه الفلسطينيين والتأثير على هويتهم الوطنية والسياسية.
3. لا بد من تحليل دور الأردن كوسيط بين الدول العربية وإسرائيل، وكيفية تأثير هذا الدور على السياسة الداخلية والخارجية للمملكة الأردنية الهاشمية .
4. لابد من وجود دراسة استشرافية تبرز تداعيات فك الارتباط بين الأردن وفلسطين على الجانين

Abstract

History of Jordanian- Palestinian relations from the unity decision to disengagement (1950-1988)

By Ahmed Salama Soliman

The study aimed to explain the history of Jordanian-Palestinian relations from the decision of unity to disengagement from 1950 to 1988. The study addressed the importance of what Jordan has provided throughout its history to Palestine militarily, politically, and economically, preserving the unity of the Palestinian territories, explaining the most important historical stations of Jordanian-Palestinian relations, and demonstrating the importance of unity between the two banks. Enabling the Palestinians to supervise their political and economic affairs and highlighting the importance of the disengagement decision to support the independence of the Palestinian people and achieve political solutions to the Palestinian-Israeli conflict.

The study relied on the historical approach, which describes and records past events and facts, and works to study and interpret them, leading to their analysis based on precise scientific and methodological foundations, thus arriving at facts and instructions that contribute to understanding the present based on the events that happened in the past, and thus predicting the future, and describing Events in the history of Jordanian-Palestinian relations from the unity decision to disengagement

The study reached a set of recommendations and results. The study confirmed that Jordan remained in contact with the Palestinian Authority after the disengagement and developed joint work in various fields between the two sides. The study recommended that it is necessary for Jordan to stand by the Palestinian brothers, especially in light of the Israeli war. On Gaza in 2023

Keywords: Jordanian-Palestinian relations, unity of the two banks, disengagement

الهوامش

[1] – محرقة الهولوكوست: هي إبادة جماعية وقعت خلال الحرب العالمية الثانية قُتِل فيها ما يقرب من ستة ملايين يهودي أوروبي على يد ألمانيا النازية وحلفائها

[2] – الإرجون: هي منظمة صهيونية شبه عسكرية وجدت في الفترة السّابقة لإعلان دولة الكيان الصهيوني في فلسطين حينما كانت خاضعة للانتداب البريطاني في الفترة بين 1931 و1948. ويُعزى الكثير من مشاكل الشعب الفلسطيني لمنظمة الإرجون. ويرى الكثير من الإسرائيليين في الإرجون على أنّها منظمة قتالية تنادي بحرّية إسرائيل.

[3] – شتيرن: هي منظمة عسكرية صهيونية معروفة على نطاق واسع باسم عصابة شتيرن وتعد من أكثر الميليشيات الصهيونية شراسة وشهرة.

[4] – مبادرة روجرز هي مبادرة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في 5 حزيران 1970 عن طريق وزير خارجيتها وليام روجرز لإيقاف النيران لمدة 90 يوم بين مصر وإسرائيل وأن يدخل الطرفان في مفاوضات جديدة لتنفيذ القرار 242

المراجع

أبو ركبة، محمد منصور (2017).أزمة قرار تمثيل الشعب الفلسطيني في قمة مؤتمر الرباط 1974 م وأثره على العلاقات الفلسطينية – الأردنية، مجلة جامعة القدس المفتوحة، مجلد 1 عدد 41، 26، تشرين ثاني، فلسطين .

أبو غربية، بهجت(2004). من مذكرات بهجت أبو غربية: من النكبة إلى الانتفاضة (1949 –2000) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، .لبنان.

أيوب، محمد شعبان (2024). الهجرة اليهودية لفلسطين.. شجعها نابليون وقاومها السلطان عبد الحميد، مركز الجزيرة للدراسات، 13،ايار،قطر.

الجوادي، محمد (2019). جلوب باشا الذي اختاره العرب كي ينهزموا بقيادته في 1948، مركز الجزيرة للدراسات، 11، تشرين اول، قطر.

حسام أبو حامد(2019).سنوات الأزمة".. من النكسة إلى "أيلول الأسود، موقع ضفة ثالثة، 3، اب، فلسطين.

الرشواني، منار محمد (2004).الأحزاب السياسية في الأردن.. تاريخها الانتخابي، مركز الجزيرة، 3، تشرين اول، قطر.

سعد ابو دية (2010) لأول مرة نشر ما كتبه السفير البريطاني أحداث نيسان 1957، وكالة عمون الاخبارية، 20،شباط، الأردن.

السلاق، محمد (2009). الأطماع الصهيونية في المياه الأردنية، مركز الجزيرة للدراسات، 30، نيسان، قطر.

سيدي، أحمد ولد أحمد سالم(2006). فتح.. النشأة والتاريخ، 7، تموز، قطر.

الشريف، أحمد إبراهيم (2018).ثقافة الإرهاب.. تعرف على منظمة شتيرن الصهيونية وجرائمها، صحيفة اليوم السابع،18، ايلول، مصر.

شريف، مراد (2020). جذور الانهيار العربي.. كيف أسست هزيمة 67 الناصرية لصفقة ترامب؟، مركز الجزيرة للدراسات، 5، حزيران، قطر.

شعبان، عبدالمحسن (2019). عبد الناصر في انفراداته الوطنية والقومية، مجلة الهدف (الفلسطينية) ، العدد 6(1480) ، 4،أيلول،فلسطين .

الشمايلة، هيجاء حسين (2021).فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية–1988، صحيفة الراي، 5، اب، الأردن.

طه، عبد الناصر رمضان (2023).عقب حرب 48..هكذا ظهرت هدنة أوقفت العمليات القتالية، معهد العربية للدراسات، 25، تشرين ثاني، الإمارات العربية

العبادي، محمد يونس (2021).من أوراق المئوية مشروع المملكة المتحدة 1972، صحيفة الرأي، 6، حزيران، الأردن.

عبد الرؤوف، أرناؤوط (2018). مجزرة دير ياسين هدفت لإرهاب الفلسطينيين ودفعهم للرحيل، وكالة الأناضول، 9، نيسان، تركيا.

العثامنه، مالك (2018)الوحدة بين الضفتين.. خطوط على الرمال أم وقائع الجغرافيا، قناة الحرة، 3، اذار، واشنطن.

العثامنه، مالك (2021).عن "الأردن" بضفتيه الشرقية والغربية، قناة الحرة، 26، تشرين اول، واشنطن.

عزت،محمد (2023).75 عاما على النكبة.. الأسباب الحقيقية للهزيمة الغامضة،مركز الجزيرة للدراسات،14،ايار، قطر.

العنيزات، نسيم (2010).الاحزاب مكون اساسي في العملية الانتخابية منذ عام 1989، صحيفة الدستور، 7، تشرين الثاني، الأردن .

العيس، ايسر (2020).أبرز اتفاقيات منظمة التحرير وإسرائيل منذ التسعينيات، وكالة الأناضول، 4، حزيران، تركيا.

فتحي، خطاب (2021). طاهر المصري يكشف كواليس فك الارتباط الأردني مع الضفة الغربية، صحيفة الغد، 15، ايلول، الأردن.

فريحات، إيمان عزبي(2011). التطور التاريخي لقوانين الانتخاب في الأردن، 1928–2011م، **المجلة الأردنية للتاريخ والآثار** ، مجلد5، عدد4، الأردن..

القاضي، اخلاص (2021). الاستبسال حتى آخر طلقة سردية صنعها الجيش العربي المصطفوي في حرب حزيران 1967، وكالة الأنباء الأردنية، 4، حزيران، الأردن.

القضاة، أحمد(1999). الأزمة السياسية في الأردن (1953–1958)، دراسة سياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت إلى كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

قناة الحرة (2024). النكبة أو حرب 1948.. كيف مهدت المنظمات الصهيونية لقيام إسرائيل؟، 14، أيار، واشنطن.

كريستين، حنا نصر(2024).وحدة الضفتين إنموذج للفكر الوحدوي الهاشمي، وكالة معا الاخبارية، 24، نيسان، الأردن.

كولي، علاء(2020). ثورة أم انقلاب؟.. يوم أطيح بملك العراق فيصل الثاني، مركز الجزيرة للدراسات، 14، تموز، قطر.

الكيلاني، هيثم.(1991)،**الإستراتيجية العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية، 1948 – 1988**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية

المجالي، حيدر (2010). الحياة البرلمانية مرت بأربع مراحل تاريخية في عصر الإمارة والمملكة، صحيفة الرأي .8، تشرين ثاني، الأردن.

المجالي، بكر حازر (2020). اغتيال الملك المؤسس .. التداعيات ومحاولة احتلال الضفة او تقسيم الأردن، موقع عمون الاخباري، 19، تموز،الأردن.

المحافظة، علي (2020).القضية الفلسطينية في خطابات الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية(1952– 1999) مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة الأردنية، تشرين ثاني، الأردن.

المحافظة، علي (1988). عشرة أعوام من ا لكفاح والبناء، مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ملك الممل كة الأردنية الهاشمية من سنة 1977إلى سنة ،1987 عمان، مركز ا لكتب الأردني، .الأردن.

المحافظة، علي(1978). خمسة وعشرون عاماً من التاريخ: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم (1952 1977) ثلاثة أجزاء، لندن، شركة سمير مطاوع للعلاقات العامة، لندن.

المحافظة، علي(2002). الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (1918 1948) بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، .لبنان

مركز الجزيرة للدراسات (2015).الحرب الأهلية اللبنانية، 17، ايار، قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2019). الملك حسين.. ربّان الأردن في بحر متلاطم، 4، تشرين ثاني، قطر.

مركز الجزيرة للدراسات (2023). من وعد بلفور إلى إعلان إسرائيل.. الانتداب البريطاني في فلسطين، 2، تشرين ثاني، قطر.

مشاري، الذايدي(2024). الأردن من أيلول الأسود لليوم، صحيفة الشرق الاوسط، 25، نيسان، السعودية .

الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية (1988).خطاب الملك حسين بشأن فك ارتباط الأردن بالضفة الغربية، 31، تموز، الأردن.

الموسى، سليمان ومنيب الماضي(2017). تاريخ الأردن في القرن العشرين)–1900)1959، الطبعة الثالثة، عمان، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، .الأردن.

المومني، جهاد (2018). الوحدة الأردنية الفلسطينية وفك الارتباط بعد تاريخ طويل من المجاملة كونفدرالية مع من؟، صحيفة الدستور، 9، ايلول، الأردن.

نصير،أحمد(2021) ، من عبدالله الأول إلى عبدالله الثاني. تستمر المسيرة رغم التحديات، صحيفة العين الإخبارية، 10، شباط، الامارات العربية

نوفل احمد سعيد (2007). العلاقات الأردنية الفلسطينية بين الواقع والمستقبل.مركز الجزيرة للدراسات،30، اب. قطر.

الهلوش، عبدالرحمن مظهر(2023).حرب المئة عام على فلسطين.. قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة، مركز الجزيرة للدراسات، 9، تشرين اول، قطر.

وكالة عمون الاخبارية (2012). 1951 – الملك طلال يعتلي عرش الأردن، 5، ايلول، الأردن.

وكالة مونت كارلو الدولية(2018). قصة توقيع اتفاقيات كامب ديفيد قبل أربعين عاماً، 17، ايلول، فرنسا.

الموقع الرسمي للقوات المسلحة الأردنيه (2013).المعارك والحروب التي خاضها الجيش العربي الأردني، 12، ايار، الأردن. /https://defense-arab.com/vb/threads/67802